مجلة آداب ذي قار
Thi Qar Arts Journal

# التطورات السياسية في سريلانكا ( ١٩٤٥ – ١٩٤٨ ) والموقف البريطاني منها

# Political developments in Sri Lanka (1945–1948) and the British position on it

ا.م.د ماهر جاسب حاتم الفهد

Ass.Prof PhD Maher Chasib Hatem Al–Fahad

Imam Al–Kadhim College of Islamic Sciences

**Abstract**

This study deals with the topic ( Political Developments in Sri Lanka 1945-1948 and the British position on it), During this era, Sri Lanka witnessed important political and constitutional changes that had a major role in achieving national independence, Although it was within the British Commonwealth system, but it got rid of largely from the restrictions of British colonialism. During this era, there was clear cooperation between most of the leaders of the national movement on the one hand, and the British authorities on the other.

This British-Sri Lankan cooperation has resulted in several results, the most important of which is a gradual progress in the political and constitutional status of Sri Lanka, On the basis of which Sri Lanka was transformed from a colony administered directly by the British Governor-General in Sri Lanka to a country that enjoys a large degree of independence, Its affairs are administered by the Sri Lankan Prime Minister supported by a Legislative National Assembly elected by the Sri Lankan people. This cooperation also led to a major shift in the course of the political process in Sri Lanka. For the first time in the country's history, political parties with different ideologies and partisan approaches appeared. To organize the masses and work to guide them politically. During this stage, the country witnessed the drafting of the first constitution in the country's history. The process of drafting and approving it went through several stages until it took its final form in 1946. This stage also marked the emergence of the first national legislative assembly elected by the Sri Lankan people. And in which the right to participate is granted to both men and women, and Sri Lanka may be the first British colony in Asia to hold elections of this kind.

Keywords:– Sri Lanka, Britain, Independence, Constitutional Reform, Senanayake, Governor General, National Movement, Elections .

## معلومات البحث

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٢/٢/١٠

تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٢/٣/١٦

متوفر على الانترنت : ٢٠٢٢/٣/٢٩

الكلمات المفتاحية : سريلانكا، بريطانيا، الاستقلال، الإصلاح الدستوري، سيناناياكي، الحاكم العام، الحركة الوطنية، انتخابات

المراسلة :

د ماهر جاسب

maherhatem1982@gmail.com

**المُلخص :**

تتناول هذه الدراسة موضوع ( **التطورات السياسية في سريلانكا ١٩٤٥ – ١٩٤٨ والموقف البريطاني منها** )، إذ شهدت سريلانكا خلال هذه الحقبة تحولات سياسية ودستورية مهمة كان لها دوراً كبيراً في تحقيق الاستقلال الوطني، وان كان ضمن منظومة الكومنولث البريطاني، إلا أنها تخلصت بصورة كبيرة من قيود الاستعمار البريطاني . وإبان هذه الحقبة كان هناك تعاون واضح بين معظم قادة الحركة الوطنية من جهة وبين السلطات البريطانية من جهة أخرى .

وقد أثمر هذا التعاون البريطاني – السريلانكي عن نتائج عدة أهمها، حصول تقدم تدريجي في المكانة السياسية والدستورية لسريلانكا، والذي على أساسه تحولت سريلانكا من مستعمرة تُدار بصورة مباشرة من الحاكم البريطاني العام في سريلانكا إلى دولة تتمتع بدرجة كبيرة من الإستقلال، يتولى إدارة شؤونها رئيس وزراء سريلانكي تدعمه جمعية وطنية تشريعية مُنتخبة من الشعب السريلانكي . وكان لهذا التعاون أيضاً، حصول تحول كبير في مسار العملية السياسية في سريلانكا، إذ ظهرت ولأول مرة في تأريخ البلاد الأحزاب السياسية على اختلاف أيديولوجياتها ومناهجها الحزبية، لتنظيم الجماهير والعمل على توجيههم سياسياً، وشهدت البلاد خلال هذه المرحلة صياغة أول دستور في تأريخ البلاد، وقد مرت عملية صياغته وإقراره بمحطات عده حتى أخذ شكله النهائي في عام ١٩٤٦، وسجلت هذا المرحلة كذلك، ظهور أول جمعية تشريعية وطنية مُنتخبة من الشعب السريلانكي، وفيها كُفل حق المشاركة للرجال والنساء على حد سواء، وربما تكون سريلانكا هي أول مستعمرة بريطانية في آسيا تجرى فيها انتخابات من هذا النوع .

ومن الجدير ذكره، أن الدراسة انطلقت من عام ( ١٩٤٥ ) لأنه شهد العديد من التحولات الداخلية والخارجية، ففي عام ١٩٤٥ وجه وزير المستعمرات البريطاني أوليفر ستانلي دعوة رسمية للزعيم السريلانكي سيناناياكي لزيارة لندن، وكانت هذه الدعوة بداية لمسار المفاوضات الثنائية بينهما، والتي حققت الاستقلال لسريلانكا، وسجل العام نفسه، تشكيل حكومة بريطانية جديدة، أخذت على عاتقها البدء بعملية المفاوضات، أضف لذلك، كان عام ١٩٤٥، قد وضع خاتمة للحرب العالمية الثانية، ودخلت معظم المستعمرات في مرحلة جديدة في صراعها مع المستعمرين، وهو ما استحق الانطلاق منه لبداية الدراسة، أما عام ١٩٤٨، كان خاتمة لها، ففيه نالت سريلانكا استقلالها ضمن منظومة الكومنولث البريطاني، وفيه تشكلت أهم حكومة وطنية برئاسة الزعيم سيناناياكي، الأمر الذي وضع سريلانكا على أعتاب مرحلة تأريخية مهمة .

قُسم البحث إلى محاور عدة هي :-

١- المُلخص ( باللغة العربية ) + المُلخص ( باللغة الانجليزية ) .
٢- مُقدمة تأريخية عن سريلانكا حتى عام ١٩٤٥ .
٣- بعثة سيناناياكي إلى لندن وأهم نتائجها ( تموز – أيلول ١٩٤٥ ) .

٤- سياسة الورقة البيضاء والموقف السريلانكي منها ( تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٤٥)
٥- دستور ١٩٤٦ والتقدم نحو الاستقلال ( ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ) .
٦- الانتخابات البرلمانية واعتلاء الزعيم سيناناياكي رئاسة الحكومة ( آب – تشرين الأول ١٩٤٧ ) .
٧- المفاوضات النهائية وإعلان استقلال سريلانكا ( تشرين الثاني ١٩٤٧ – شباط ١٩٤٨ )
٨- الاستنتاجات النهائية .

## مقدمة تأريخية عن سريلانكا حتى عام ١٩٤٥

سـريلانكا[١] جزيرة تقع جنوب شـبه القارة الهندية، ولا يفصـلها عنها إلا مضـيق بالك، وهي كمثرية الشـكل، قاعدتها العريضـة في الجنوب ورأسـها المُدبب في الشمال، ويبلغ أقصـى طول لها بين الشمال والجنوب ( ٢٧٠ ميلاً )، وأقصـى عرض لها بين الشرق والغرب يُقدر بـ ( ١٤٠ ميلاً )، ومساحتها حوالي ( ٦٥٦١٠ كم٢ )، بضمنها جزيرة كاششاتيفو ( Kachchativu ) التي تقع في مضـيق بالك، والتي أُلحقت بسـريلانكا في حزيران ١٩٧٤، بعد إعادة تخطيط الحدود مع الهند[٢] . وتعد مدينة كولومبو هي عاصـمة البلاد وأكبر مدنها والميناء الرئيسـي فيها، وتأتي بعدها مدينة جافنا ثم كاندي وجالي، ومعظم الشعب السريلانكي ريفي، إذ يعمل ( ٨٥٪ ) منهم في الزراعة، أما الباقي حضريون، ويسكنون المدن[٣] .

أصبحت سريلانكا قاعدة مركزية للعمليات البريطانية في جنوب شرق آسيا، بعد سقوط سنغافورة تحت السيطرة اليابانية في شباط ١٩٤٢، وبذلك، أستعاد ميناء ترينكومالي (Trincomalee ) أهميته الإستراتيجية التأريخية، لأن سريلانكا كانت معقلاً إستراتيجياً مهماً للقوة البحرية الملكية البريطانية، ونتيجة لذلك، خططت اليابان للهجوم كبير عبر المحيط الهندي، للسيطرة على سريلانكا[٤]، ولقطع[٥] إمدادات نفط الخليج العربي عن دول الحلفاء وربط مصيرها بدول المحور، ولتنفيذ هذا المُخطط، أمر الأدميرال إيسوروكو ياماموتو (Isoroku Yamamoto )[٦] نائب الأدميرال تشويتشي ناغومو (Chuichi Nagumo )[٧] لقيادة أسطول كبير للبحث عن الأسطول الشرقي البريطاني في المحيط الهندي لتدميره، وبحث كُلا الأسطولين احدهما عن الآخر، لكن لم يلتقيا، وأكد بعض المؤرخين العسكريين أنه في حالة مقابلتها، ستحل الكارثة بالأسطول البريطاني، لكن حدثت بعض المعارك الجوية حول كولومبو وترينكومالي، وخسر البريطانيون ستة وثلاثين طائرة وسفن عدة، لكن بالنتيجة، فشلت إستراتيجية إيسوروكو ياماموتو في عزل وتدمير إي وحدة عسكرية بريطانية للأسطول البريطاني[٨] .

وبصورة عامة، استفادت سريلانكا من أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥ )، فقطاع الزراعة كان مشغولاً بتلبية المنتجات الأساسية العاجلة للحلفاء، وخاصة المطاط، وتمكين البلد لتوفير فائض من العملة الصعبة، ولأن سريلانكا كانت مقر قيادة الحلفاء في جنوب شرق آسيا، توسعت البنى التحتية للبلد، فَشُيدت بعض الخدمات الصحية والمرافق

الحديثة؛ لاستيعاب الأعداد الكبيرة من القوات المنتشرة في معظم إنحاء البلاد، وقد انعكس وجود هذه البنى التحتية على تحسين مستوى المعيشة في سريلانكا بعد الاستقلال[٩] .

التزمت سريلانكا عسكرياً خلال الحرب العالمية الثانية بالوقوف إلى جانب الحلفاء، وحافظ السريلانكيون والبريطانيون على علاقات تعاونية، وبالرغم من وضع سريلانكا تحت السلطة القضائية العسكرية البريطانية، إلا إن الضغوطات السريلانكية استمرت خلال الحرب من أجل تحقيق الإصلاح السياسي، ووعدهم البريطانيون بتشكيل حكومة مستقلة بعد انتهاء الحرب، وفي تموز ١٩٤٤، عُين اللورد هيرولد رامسبوثام سولبيوري ( Herwald Ramsbotham Soulbury )[١٠] رئيساً للجنة كُلفت بمهمة فحص مسّودة دستور اقترحها الوزراء السريلانكيون، وبعد انجاز مهمتها، قدمت اللجنة مجموعة توصيات على مسّودة الوزراء، وأسفرت عن سن دستور جديد للبلاد، ومع نهاية الحرب، عُدل الدستور لتضمينه قانون منح السيادة لسريلانكا، وبدأ الجانبان السريلانكي والبريطاني يتفاوضان من أجل تنفيذ ذلك[١١] .

## بعثة سيناناياكي إلى لندن ونتائجها

## تموز – أيلول ١٩٤٥

وفي ظل هذه الظروف، وجُه وزير المستعمرات البريطاني أوليفر ستانلي ( Oliver Stanley )[١٢] في تموز ١٩٤٥ دعوة رسمية لسيناناياكي لزيارة لندن . وقد كانت الأحداث تتحرك بسرعة ملحوظة، فقابل اوليفر ستانلي في ١٦ تموز ١٩٤٥، وهي أول مرة يتقابل فيها الطرفين، ووعد بتسليمه نسخة من تقرير لجنة سولبيوري[١٣] .

وبينما كان سيناناياكي في لندن، نقل الحاكم العام هنري مونك ( Henry Monck )[١٤] في ١٧ تموز ١٩٤٥ رسالة من وزير الدولة لشؤون المستعمرات إلى مجلس الدولة، أعلن فيها الوزير " على أنه فشل في إقناع حكومته للموافقة على مشروع استقلال سريلانكا " . الأمر الذي أثار ردود فعل قوية في المجلس، وقدم كُل من جورج إدموند دي سيلفا ( George Edmund de Silva )[١٥] وزير الصحة السريلانكي و ويجييانداندا دانياكا ( Wijeyananda Dahanayaka )[١٦] احتجاج على هذا الرفض، وأكدا فيه، على إن هذا الرفض، يمثل نكران لحقوق الشعب السريلانكي في الحصول على حريته وتقرير دستوره الخاص، وقدما طلباً لحل المجلس، ليتسنى لهم رفع مشروع قانون الإستقلال خلال الانتخابات المقبلة، إلا أن طلبهم رفض بواقع ( ٢٤ ) صوت داخل المجلس[١٧] .

وفي ٢٥ تموز من العام نفسه، فاز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا، الأمر الذي يعني صعوبة إيجاد رد آني من الحكومة الجديدة بخصوص تقرير لجنة سولبيوري[١٨] .

وبعد تشكيل الحكومة البريطانية في ٢٦ تموز ١٩٤٥[١٩]، اجتمع سيناناياكي في ٩ آب من العام نفسه مع جورج هنري هلّ ( George Henry Hall )[٢٠] الوزير الجديد لإدارة شؤون المستعمرات، والذي استلم نسخة من تقرير لجنة سولبيوري بالتزامن مع أحداث عالمية مهمة، تمثلت بانتهاء الحرب في الشرق الأقصى مع نهاية مأساوية لليابان، الأمر

الذي أرجأ مناقشة تقرير لجنة سولبيوري، لأن مجلس الوزراء البريطاني وقتذاك كان منشغلاً في مسألة وضع العقوبات السياسية والدبلوماسية ضد اليابان[٢١] .

وفي غضون ذلك، أطّلعَ جورج هنري على تقرير لجنة سولبيوري، التي زارت سريلانكا في ( كانون الأول ١٩٤٤ – نيسان ١٩٤٥ )، وأهم ما جاء فيه، هو أن نظام الحكومة في سريلانكا تشكل على أساس دستور دونغموري منذ عام ١٩٣١، الذي تشكل من جهاز تنفيذي مكون من سبع لجان، يُدير كُل واحدة منها مسؤول سريلانكي بمرتبة وزير، وقد وجدت لجنة سولبيوري أن هذا النظام لم يجدي نفعاً، وينبغي تغييره بنظام يُديره حاكم عام يتمتع بجميع السلطات الإضافية ( الطوارئ )، التي جاء بها إعلان أيار ١٩٤٣، ويكون هناك مجلس للوزراء ( يمثل السلطة التنفيذية ) ومجلس تشريعي ( برلمان ) مكون من مجلسين هما، مجلس النواب ومجلس اللوردات، يتكون المجلس الأول من ( ١٠١ ) عضو، يُنتخب ( ٩٥ ) منهم عن طريق الاقتراع العام، والبقية ( ٦ ) يُرشَحون لتمثيل الأقليات ( وخاصة الأوروبيين والبورغر )، التي ربما ستخفق في انتخاب من يمثلها في الانتخابات، أما مجلس اللوردات، فيتألف من ( ٣٠ ) عضوٌ، خمسة عشر ( ١٥ ) منهم يُنتخبون عن طريق مجلس النواب، والبقية ( ١٥ ) يُرشحهم الحاكم العام، وهو يشبه مجلس اللوردات البريطاني في وظائفه، وبموجب الدستور السريلانكي الجديد يجب أن تحجز السلطات الخاصة بشؤون الدفاع والخارجية و المالية، والاتصالات والتجارة والنقل التي تؤثر على أي جزء من الإمبراطورية البريطانية، وينبغي إن يوفر الدستور وقاية للأقليات في سريلانكا مثل ( الأوروبيين، تاميل سيلان، تاميل الهنود، المسلمين، البورغر )، ويجب تشكيل لجنة للخدمات الحكومية ولجنة للخدمات القضائية ( وان كان في وقت لاحق ) بناءً على توصية من الحاكم العام، وذلك لضمان النزاهة الكاملة في العمل[٢٢] .

وأكد التقرير على أنه يحق لجميع البالغين من الذكور المشاركة في الانتخابات، وتبقى مسألة مشاركة المهاجرين ( معظمهم هنود ) من صلاحيات الحكومة المدنية في سريلانكا، وستتشكل لجنة بإيعاز من الحاكم العام لتحديد المناطق الانتخابية ( الدوائر الانتخابية ) الجديدة، وسَيُعين الحاكم العام رئيس مجلس الوزراء، الذي بدوره سيحمل حقيبتي الدفاع والخارجية أيضاً، لكن تشريع القوانين الخاصة بالدفاع والخارجية وإصدار العملة تكون من صلاحيات الحاكم العام حصراً، ويجب إن تكون هناك سلطة قضائية يمثلها رئيس وقضاة المحكمة العليا، الذين يعينهم الحاكم العام . وسيكون تشكيل مجلس اللوردات هو من الضمانات الرئيسية لحامية الأقليات في سريلانكا، وبديلاً لمقترح " التمثيل المتوازن " أو ما يُسمى ( ٥٠ × ٥٠ )، الذي يدعو إلى حجز نصف مقاعد المجلس التشريعي ( البرلمان ) للأقليات، ونصف مجلس الوزراء لهم أيضاً، وستكون مسألة تشريع القوانين الخاصة بالهجرة إلى سريلانكا من صلاحيات حكومة لندن وليس الحاكم العام . وأشارت اللجنة في تقريرها على إن الحرية الدينية مكفولة للجميع دون تمييز بين مجموعة وأخرى[٢٣] .

ومع تغير الوضع الدولي، تغيرت نظرة سيناناياكي، الذي لم يعد يقبل بأقل من مكانة دومينيون لسريلانكا وقبول مسَّودة الدستور، وقابل وزير المستعمرات هلَّ في ١٦ آب ١٩٤٥ وتسلم نسخة من تقرير لجنة سولبيوري، وأكدا على إنهما

سيجتمعان في اقرب وقت ممكن بعد دراسة مقترحات لجنة سولبيوري، لمناقشة موقفهما منها، وفي ٣ أيلول ١٩٤٥ اجتمع مجلس الوزراء البريطاني، الذي كان منشغلاً في مناقشة المشكلات الناجمة عن مسألة استسلام اليابان، وعلى هامش هذا الاجتماع، أُصدرت بعض التعليمات لوزير المستعمرات هلَّ بخصوص سريلانكا . وبالفعل اجتمع هلَّ مع سيناناياكي في يوم ٤ أيلول ١٩٤٥[٢٤]، وفيه كرر الأخير مطلبه الداعي على أهمية منح السيادة لسريلانكا، وترك مجال الدفاع والشؤون الخارجية تحت إدارة الحكومة البريطانية، على إن يتم ذلك طبقاً لاتفاقية بين الجانبين . لكن هلَّ أوضح له " أن الحكومة البريطانية لم توجه له الدعوة لمناقشة مسألة الإستقلال، بل دعته لمناقشة مقترحات لجنة سولبيوري، وان الوقت غير مناسب لمنح أي تقدم دستوري كبير "[٢٥]، وأبلغه " أن مجلس الوزراء البريطاني أكد رسمياً على أنه لا يلتزم حرفياً بالمقترحات التي جاءت بها لجنة سولبيوري، لكنها مجرد أساس للمناقشة بين الجانبين "، وبذلك تغير تفكير سيناناياكي، لكنه أكد لهلَّ " أن مجلس الوزراء السريلانكي قد قبل بإعلان أيار ١٩٤٣ كأساس للإصلاحات المؤقتة لتشجيعها على زيادة المجهود الحربي في سريلانكا، لكن الحرب قد انتهت، ولم يُعد هناك استعداد للمضي قدماً على أساس ما جاء في إعلان أيار ١٩٤٣، وسيضغطون للحصول على منزلة دومينيون لسريلانكا "[٢٦] . ويبدو من خلال ذلك، أن الحكومة البريطانية لا تريد إن تتفاوض مع سيناناياكي على مسألة الاستقلال إلا بعد دراسة الموضوع بصورة تفصيلية ومن جميع جوانبه، في الوقت الذي كان فيه سيناناياكي يضغط لتحقيقه بأسرع الطرق وابسطها، وهذا الأمر ربما اتضح من خلال تصريحات الجانبين .

وبينما كان سيناناياكي في لندن، اجتمع مسؤولو وزارة المستعمرات في يومي ٧ و ١٠ أيلول لأجراء دراسة مستفيضة لتقرير لجنة سولبيوري، وأكدوا أنهم أنتجوا مشروع شامل للإصلاح الدستوري في سريلانكا، على أساس الافتراض القائل " أنه ريثما يتم منح منزلة السيادة لسريلانكا من خلال تعديل قانون ويستمنستر، ستؤسس حكومة ذاتية كاملة السيادة بأمر من مجلس الوزراء،وذلك بعد الاتفاق على مسألة إدارة الشؤون الخارجية والدفاع بين المملكة المتحدة وسريلانكا " . وأكد مجلس الوزراء البريطاني في يوم ١١ أيلول ١٩٤٥ أنه سيقبل بتقرير لجنة سولبيوري كأساس للمناقشات مع السريلانكيين دون الالتزام به نصياً، وسيتم صياغة دستور جديد للبلاد، والمجلس يرفض نقل سريلانكا إلى منزلة دومينيون بصورة فورية ومباشرة[٢٧] .

نقل وزير المستعمرات هلَّ هذه المقررات إلى سيناناياكي في ١٧ أيلول ١٩٤٥، الذي أعلن عن رغبته في العودة إلى الوطن، وأعرب عن خيبة أمله بأن هدفه الرئيسي لم يتحقق، لكنه أكد " بأن مسألة تحقيق الحكم الذاتي لسريلانكا سوف لا تستغرق وقتاً طويلاً، وانه نجح في استخراج وعد شفهي من الحكومة البريطانية بتحقيق ذلك "[٢٨] .

**سياسة الورقة البيضاء والموقف السريلانكي منها**

**( تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٤٥ )**

وبعد مغادرة سيناناياكي، نُشر تقرير لجنة سولبيوري في بريطانيا وسريلانكا في ٩ تشرين الأول ١٩٤٥، وقد أوضح مجلس الوزراء السريلانكي في بيان له بعد نشر التقرير، أكد فيه " أن إعلان أيار ١٩٤٣ لا يُمكن اعتباره قاعدة مُقنعة لصياغة دستور جديد لسريلانكا، لأنه صدر خلال الحرب، وأن حُظي بموافقة معظم الوزراء، فغايته كانت لرفع مستوى المجهود الحربي للسريلانكيين، أما مبررات إصداره قد زالت بعد انتهاء الحرب "، وطالبوا بإصدار بيان مماثل لما صدر لصالح بورما، بنقل السيادة لها، وذلك تثميناً للمجهود الحربي الذي قُدم من الشعب السريلانكي خلال الحرب، واعترض مجلس الوزراء أيضاً على بعض مواد تقرير اللجنة، منها أن مجلس اللوردات المزمع تشكيله غير ضروري وغير ديمقراطي ولا داعي له، أما صلاحيات الحاكم العام طبقاً لتقرير اللجنة ستؤسس لنظام ثنائي ( نظام دياركي ) في بعض الأمور، وهذا يُشكل صعوبة عملية في إدارة شؤون البلاد، والسبيل لحل ذلك، هو إيجاد اتفاقية بين الحكومة البريطانية وحكومة سريلانكا لتعليق مجموعة من هذه الصلاحيات، أما مسألة حماية الأقليات، فمقترح " التمثيل المتوازن " أو ما يُسمى ( ٥٠ × ٥٠ )، الداعي إلى حجز نصف مقاعد المجلس التشريعي ( البرلمان ) للأقليات، ونصف مجلس الوزراء أيضاً، لا داعي له في ظل تشكيل مجلس اللوردات، الذي أدعت اللجنة أنه من الوسائل الرئيسية لحماية الأقليات، ولا توجد ضرورة كذلك للحاكم العام للاحتفاظ ببعض صلاحياته، التي يدعي على أنها شُرعت لحماية الأقليات، أضف إلى ذلك، أن مقترح التمثيل المتوازن لم يكن مدعوم من جميع الأقليات في سريلانكا، بل من التاميل فقط[٢٩].

وفي غضون ذلك، أكد هلَّ للجنة شؤون المستعمرات التابعة إلى مجلس الوزراء البريطاني في ١٢ تشرين الأول ١٩٤٥ " أنه لا يمكن تحقيق الحكم الذاتي لسريلانكا قبل الهند وبورما، ولكن من الضروري دعم سيناناياكي، ومن الممكن صياغة دستور جديد لسريلانكا طبقاً لبعض ما جاء في تقرير لجنة سولبيوري، لكن بعد ست سنوات " . وتطابقاً مع هذا التصريح، أكد السير هنري مونك " لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة إعطاء شيكاً فارغاً للحكم الذاتي إلا بعد ستة سنوات "[٣٠] . ومن الواضح أن هذه التصريحات تبرهن على تنصل وزير المستعمرات وحاكم سريلانكا عن معظم مضامين إعلان أيار ١٩٤٣، وتغير أسلوبهم بعد أن تحقق النصر لهم في الحرب العالمية الثانية وقلت حاجتهم للشعب السريلانكي .

ومنعاً لركود المشهد السياسي ودفعه للأمام، قدمت الحكومة البريطانية بيان جديد بخصوص الإصلاح الدستوري في سريلانكا في تشرين الأول ١٩٤٥، والذي كان عبارة عن تطعيم بين ما جاء في مسّودة دستور الوزراء السريلانكيين وبين مقترحات لجنة سولبيوري مع تعديلات لجنة الشؤون الاستعمارية التابعة لمجلس الوزراء البريطاني، وفيه أكدت الحكومة البريطانية أن الصعوبة نشأت عندما سحب الوزراء مسّودتهم في آب ١٩٤٤، لأن الوزراء اعتقدوا إن اللجنة التي أشار إليها إعلان أيار ١٩٤٣ ستكون مهمتها فحص التطابق بين المسّودة وبين مضامين إعلان أيار ١٩٤٣ فقط، في حين نظرت الحكومة البريطانية لهذه المسّودة من زوايا متعددة، ولاسيما مسألة حماية الأقليات وموافقتهم عليها،

وبالرغم من انسحاب الوزراء إلا إن الحكومة مضت في تفعيل عمل اللجنة في أيلول ١٩٤٤، ونشرت تقريرها في ٩ تشرين الأول ١٩٤٥، ومن خلال البيان، أصرّت على أن الوقت غير مناسب لمنح حكم ذاتي لسريلانكا، لكن ستساعدها في تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري، لتكون الحكومة السريلانكية قادرة على تحمل مسؤولياتها داخل الكومنولث البريطاني، وستراجع أي قرار يصدر عنها، وسيدخل الدستور السريلانكي الجديد حيز التنفيذ بعد ست سنوات، وسيُراجع عن طريق الخبراء الدستوريين البريطانيين والسريلانكيين، وأن مدة الست سنوات هي فرصة لسريلانكا يمكن من خلالها أن تثبت قدرتها على تحمل المسؤوليات الجديدة واكتساب الخبرات، وستُدار سريلانكا خلال هذه المدة عن طريق مقترحات لجنة سولبيوري مع بعض التعديلات الرئيسة التي أجريت عليها ( جزء منها اخذ من مسّودة الوزراء السريلانكيين )[٣١] .

وطبقاً لذلك، ستكون مدة مجلس اللوردات ست سنوات، سَيتقاعد ثلث أعضاءه في سنتان، ثم سيتقاعد الثلث الثاني بعد أربع سنوات، وبعدها الثلث الأخير ( الثالث ) بعد ست سنوات ثم ينفذ الدستور الجديد . أما بخصوص صلاحيات الحاكم العام، فبدلاً من توصيات لجنة سولبيوري، التي أعطت الحق للحاكم العام في سن التشريعات الخاصة بالدفاع والشؤون الخارجية، سيكون الحق محصوراً للحكومة البريطانية بعد أن يُقدم لها طلب رسمي عن طريق مجلس الدولة في سريلانكا . أما في حالة الطوارئ، فمن حق الحاكم العام أن يستخدم صلاحياته دون الرجوع لمجلس الدولة في سريلانكا. وستكون عملية التواصل بين حكومة سريلانكا والحكومة البريطانية عن طريق الحاكم العام ووزير الدولة لشؤون المستعمرات . أما تعليق الدستور، فمن حق الحكومة البريطانية تعليقه في حالة الطوارئ فقط . أما بخصوص النقل والمواصلات، ستُشجع حكومة سريلانكا على تأسيس وتنظيم شؤون النقل والمواصلات الداخلية والبحرية بعد إعلام حكومة لندن عن كُل عمل تقوم به، وسيكون هناك تفضيل في نقل الخدمات لدول الكومنولث . وسيكون قبول إي مقترحات دستورية في مجلس الدولة السريلانكي مشروطاً بموافقة ثلاثة أرباع أعضاءه[٣٢] .

وبالاتفاق مع مجلس الدولة السريلانكي، أعلنت السلطات البريطانية في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٥ عن تمديد دورة مجلس الدولة لغاية آذار ١٩٤٧، الذي كان من المفترض حله قبل هذا الوقت، لكن مُدد؛ ليتماشى مع مسألة الإصلاح الدستوري في البلاد، والتي على أساسها ممكن إن تصدر تعليمات جديدة للانتخابات في سريلانكا[٣٣] .

ونتيجة لعدم تفاعل الحركة الوطنية في سريلانكا مع الإعلان البريطاني الأخير، أطلقت بريطانيا في ٣١ تشرين الأول ١٩٤٥ سياستها الجديدة تجاه سريلانكا وأسمتها بـــ " الكتاب الأبيض أو الورقة البيضاء" ( White Paper ) ، التي أعلنت من خلالها " أن حكومة صاحبة الجلالة تتعاطف مع رغبة الشعب السريلانكي في التقدم نحو منزلة السيادة، وهي متلهفة للوصول معهم لذلك حتى النهاية، وهذا الأمر سيتحقق من خلال الوصول إلى دستور جديد للبلاد، يُصاغ طبقاً للخطوط العامة التي اقترحتها لجنة سولبيوري وبعض ما جاء في المخطط الدستوري للوزراء السريلانكيين، وهذا الأمر سيوفر قاعدة عملية نحو التقدم الدستوري في سريلانكا . وتجربة العمل في المؤسسات البرلمانية في الكومنولث

البريطاني، أظهرت مدى التقدم إلى منزلة السيادة، من خلال إيجاد التعديل للدساتير وعقد الاتفاقيات، فتعديل قانون ويستمنستير كان اعتراف دستوري مُتقدم أفضل من الوسيلة التي اعتقدوا بأنهم من خلالها سيحققون استقلالهم، لذلك أن أمل الحكومة البريطانية هو أن يكون الدستور الجديد مقبول لدى الشعب السريلانكي، ومع الإصرار والعمل خلال وقت زمني قصير نسبياً، فأن منزلة الدومينيون ستتطور، والمدة الفعلية والوقت المُحدد لذلك يعتمد على التجربة والخبرة التي سَتُكتسب من خلال تطبيق الشعب السريلانكي لمواد الدستور الجديد، وإن الحكومة البريطانية متلهفة على أن تستمر سريلانكا في مسألة التقدم نحو منزلة السيادة، التي تعتمد على ما ينجزه الشعب السريلانكي من تطبيق وهضم لمواد الدستور الجديد "[٣٤] . وفيما يخص مسألة المواطنة ( الجنسية ) في البلاد، أكدت نصوص الورقة البيضاء أن كُل مواطن سكن في سريلانكا لمدة خمس سنوات يُعد مواطن سريلانكي، ومن لم يسكن فيها لمدة خمس سنوات، يُقدم التعهدات اللازمة على أنه سيستقر فيها بشكل دائم، ويُعد أيضاً مواطنٌ سريلانكيٌ ويحق له المشاركة في الانتخابات[٣٥] .

وبعد الاطلاع على ما جاء في الورقة البيضاء، تحرك سيناناياكي داخل مجلس الدولة لتحشيد أعضاءه على الموافقة عليها وقال لهم : " أن تحركنا هذا هو لإنهاء دستور دونغموري والتزاماته، ووضع مقدرات هذا البلد تحت تصرف شعبه، وهو عبارة عن حركة لإنهاء خضوعنا السياسي، وتمكيننا لتكريس أنفسنا لخدمة أبناء هذا البلد، وهو حركة لإنهاء نزاعاتنا الدستورية المطولة، وأي عضو يصُّوت لصالح هذه الحركة، يعني التصويت لصالح حرية سريلانكا وإستقلالها، ويحقق السرور للجميع "[٣٦] .

وبالفعل نجح سيناناياكي في تحركه، ووافق مجلس الدولة بأغلبية ساحقة في الجلسة التي انعقدت في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٥، وذلك بواقع ( ٥١ ) صوت مؤيد مقابل ( ٣ ) أصوات رافضة لسياسة الورقة البيضاء، فقد صَّوت عليها ( ٣٨ ) عضو سريلانكي و ( ٥ ) من التاميل و ( ٣ ) مسلمين و( ٤ ) أوروبيين وواحد من البورغر، ورفضها سريلانكي واحد واثنان من التاميل الهنود، وكانت نسبة الموافقة أعلى من نسبة الثلاثة أرباع ( ٣/٤ )، التي كان يشترط توفرها للموافقة على مضامين الورقة البيضاء وصياغة الدستور الجديد[٣٧]، إذ وصلت النسبة إلى ٩٥٪ من مجموع المصَّوتين[٣٨] .

**دستور ١٩٤٦ والتقدم نحو الاستقلال ١٩٤٦ – ١٩٤٧**

وعقب الموافقة السريلانكية، أعلنت الحكومة البريطانية عن ارتياحها للموقف، وعلى ما قام به سيناناياكي من دور داخل المجلس في سبيل تحقيق ذلك، وأعلنت عن مصادقتها للخطوات الضرورية اللازمة لصياغة الدستور الجديد وفقاً لما جاء في الورقة البيضاء[٣٩] .

واستناداً لما جاء في الورقة البيضاء من تعهدات بريطانية بخصوص منح السيادة لسريلانكا واخذ الخطوات للازمة للارتقاء إلى مرتبة دومنيون، هيأ المستشارون القانونيون التابعين إلى وزير خارجية بريطانيا ارنست بيفن ( Ernest

Bevin )[٤٠] وبمساعدة خبراء بريطانيين وسريلانكيين يعملون في حكومة سريلانكا مثل السَّير باركلاي نيل ( Barclay Nihill )[٤١] والسَّير اوليفر غونيتيليك ( Oliver Goonetilleke )[٤٢] المسَّودة النهائية للدستور السريلانكي الجديد، التي صادقت عليها الحكومة البريطانية في ١٥ أيار ١٩٤٦[٤٣] .

وعقب المصادقة البريطانية، نُشر الدستور السريلانكي الجديد في اليوم نفسه في صحيفة سيلان الحكومية الرسمية، وكانت أهم مرتكزاته تؤكد على استبدال مجلس الدولة في سريلانكا بـــــــ " برلمان سريلانكا "، وسَيُمثل الحكومة البريطانية فيه الحاكم العام، وسيتشكل من مجلسين هما، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويمتلك السلطة الكاملة لصياغة القوانين التي تخص السلام، وله صلاحية تشكيل حكومة جديدة في سريلانكا، لكن لا يحق له إصدار قوانين ضد أي أقلية أو سن تشريعات تمس حرية العبادة والدين، وسَتُشكل كابينة وزارية يترأسها رئيس الوزراء، الذي سيتولى المسؤولية الكاملة والمباشرة في إدارة شؤون الحكومة، وستكون حكومته مسؤولة أمام البرلمان السريلانكي . وسيكون الحاكم البريطاني مسؤولاً عن المواضيع المحجوزة للحكومة البريطانية، ومن حقه ( الحاكم العام ) إصدار بعض القوانين التي تخص شـــؤون الدفاع والعلاقات الخارجية، أو بعض الأمور المُحددة، مثلاً في حال تعرض مجموعة عرقية ما أو أقلية دينية للظلم من الحكومة السريلانكية، فمن حقه رفع هذا الإجحاف أو الظلم عنهم . ومن حق الحكومة البريطانية إصدار القوانين التي تخص الدفاع والشؤون الخارجية، ومن حقها تعديل أو إلغاء الدستور السريلانكي[٤٤] .

وفي اليوم نفسه، قدمت الحكومة البريطانية التهنئة للشعب السريلانكي ولزعمائه بمناسبة إصدار الدستور الجديد، الذي وصفته بـــــــ " الانجاز العظيم "، والذي من خلاله كشفت الحكومة السريلانكية عن إمكانيتها وثقتها بنفسها، وأثبتت تعاونها مع بريطانيا ودول الكومنولث في أوقات السلام والحرب، وفي الوقت نفسه اثنت على لجنة سولبيوري وعملها، وقدمت شكرها لسيناناياكي رئيس مجلس الدولة في سريلانكا، الذي مكث ثلاثة شهور في لندن لتقديم مقترحاته حول مشروع الاستقلال، وتطلعت وبعظيم ثقتها بالازدهار المستقبلي لدولة سريلانكا في ظل الدستور الجديد . وأعربت عن أملها أن يكون الدستور مقبولاً من الشعب السريلانكي، والذي سَيُنظم الحكومة السريلانكية خلال هذه المرحلة الانتقالية، ومن الممكن تعديل بعض مواده بعد تشكيل الحكومة السريلانكية الجديدة[٤٥] .

ومع تصاعد نسق الحركة الوطنية السريلانكية وازدياد شعبيته التي تفاعلت مع الإحداث السياسية الداخلية والخارجية، أعلن سيناناياك في ٦ أيلول ١٩٤٦ عن تشكيل حزب سياسي جديد اسمه " الحزب الوطني المتحد " ( The United National Party )[٤٦]، وظهر الحزب نتيجة لاندماج حزب مؤتمر سيلان الوطني وحزب سنهالا ماها سابها وبعض التنظيمات التي كانت تؤيد سياسة سيناناياكي، وقد بلغ عدد أعضائه في يوم تشكيله ( ٢٠٥ ) عضوٌ، وقد انتخبوا في اليوم نفسه الزعيم سيناناياكي رئيساً للحزب، وصادقوا على ميثاق الحزب[٤٧]، وجاء هذا التأسيس، ليتماشى مع ظروف المرحلة التي كانت تعيشها البلاد، وفي يوم تأسيسه أكد سيناناياكي " أن الحزب يستند على الديمقراطية والمصالحة "، وفيه ظهر الإجماع الإســـلامي والتاميلي والســـريلانكي، وقال أيضـــاً: " نحن يجب أن نفهم بأننا أمة ســـريلانكية،

والاختلافات الدينية والعمومية يجب إن تُستثنى بالكامل . وبصرف النظر عن الوجود المالاوي الإسلامي والتاميلي والسريلانكي أو البورغر أو حتى الاوراسيين نحن يجب إن نفكر فهذا وطننا . فالبوذيون يحتاجون الهندوس والمسلمين والمسيحيين، وبولادتهم يبارك الله في هذه الجزيرة " . وهذه التصريحات، زادت من شعبية سيناناياكي بين أوساط المجتمع السريلانكي على اختلاف انتمائتهم الدينية والسياسية[٤٨] .

وفي ظل هذا التقدم الدستوري لسريلانكا والخطوات المهمة التي طبقت لمنح الإستقلال للهند وبورما، سلم الزعيم سيناناياكي في ٢٢ آذار ١٩٤٧ رسالة إلى آرثر كريتش جونز ( Arthur Creech Jones )[٤٩] وزير الدولة لشؤون المستعمرات، أوضح له فيها " بما انه زعيم الحزب المعتدل الذي سَيُنافس في الانتخابات البرلمانية المقبلة، فأنه كثيراً ما يُحرج من الأسئلة والاستفسارات التي يُقدمها المعارضون السياسيون وبعض الوزراء له، والتي تؤكد على أن المنزلة الدستورية لسريلانكا هي اقل بكثير من نظيرتها في الهند وبورما "، وأكد أن هناك تحرك جدي من زملاءه السياسيين للحصول على نفس التنازلات التي حظيت بها الهند وبورما، وإذا ما حصل أي تدهور في الحالة السياسية في سريلانكا، فعلى السلطات البريطانية أن تستعد لأتحاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وأشار إلى أن المعارضة الرئيسية لحزبه المعتدل تتمثل بحزب المؤتمر ( الكونغرس ) الهندي والشيوعيون، الذي ربحوا مؤخرا انتخابات اتحادات التجارة المحلية[٥٠] . وبالتأكيد أراد سيناناياكي ورفاقه الضغط مرة أخرى على بريطانيا من خلال المقارنة مع مسألة الاستقلال للهند وبورما، واستثمار ذلك للحصول على الاستقلال الوطني بأفضل طريقة .

وأكد في الرسالة أيضاً، على إن استقلال الهند، سيُشكل ضغطاً كبيراً على سريلانكا ولاسيما من الناحية الاقتصادية، إذ ستفرض عقوبات اقتصادية على بلاده عن طريق حزب المؤتمر الهندي، ويمكن إن تؤجج اضطرابات وإضرابات عن العمل، وتحرج الحكومة السريلانكية بشكل خطير، وبالتالي فأن الحكومة البريطانية غير راغبة للدخول في تقاطع مع الهند لحماية سريلانكا، بل إن السبيل لذلك، هو إعلان استقلال سريلانكا، ليتسنى لها اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة ( United Nations )[٥١]، لحمايتها من الخطر الهندي المحتمل[٥٢] .

وجدد سيناناياكي في رسالته، التزام بلاده في حال نالت استقلالها على عدم ترك الكومنولث، ودعا إلى ضرورة الإعلان عن ذلك قبل إن يجتمع البرلمان السريلانكي الجديد، وكشف عن رغبة بلاده للتفاوض بشأن اتفاقيتي الدفاع والشؤون الخارجية، إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لذلك، وطالب الأخيرة بإصدار إعلان فوري بشأن استقلال سريلانكا بالتزامن مع التطورات السياسية التي تشهدها الهند وبورما، وهذا الأمر من شأنه إن يعزز الموقف السريلانكي للبقاء ضمن منظومة الكومنولث البريطاني، وطالب أن يستخدم مصطلح " استقلال " بدلاً من " منزلة سيادة "، لأنها لم تُستخدم في إعلان الهند وبورما، لأن منزلة السيادة تعني منزلة مستعمرة ذاتية الحكم مثل جنوب روديسيا، وهذا الأمر غير مقبول من الشعب السريلانكي، وكان سيناناياكي مُصمم على ضم بلاده إلى منظمة الأمم المتحدة قبل حزيران ١٩٤٨، وطالب في رسالته هذه، أن تُغير تسمية الحاكم العام في سريلانكا من اسم " الحاكم العام لسريلانكا " إلى تسمية

" الحاكم العام "، وإن تُنقل مسؤولية إدارة شؤون سريلانكا من وزارة شؤون المستعمرات إلى إدارة شؤون الدومينيون ( الكومنولث )، وأن يصدر إعلان الاستقلال من الحكومة البريطانية قبل أن يُفتتح الاجتماع الأخير لمجلس الدولة في سريلانكا المُزمع في ١٣ أيار ١٩٤٧، وإذا تأخر عن هذا الموعد، سيكون هناك خطر مؤكد في سريلانكا، وأعلن عن عزمه لتقديم الضمانات اللازمة في عدم الدخول في أية تحالفات أو اتفاقيات عسكرية ممكن أن تؤثر على أمن الكومنولث بصورة عامة(٥٣) .

وفي نيسان ١٩٤٧ أكد آرثر كريتش " أن التحضيرات الدستورية في سريلانكا مُتقدمة وتسير بشكل جيد جداً، ومن المتوقع أن يعقد البرلمان الجديد جلسته الافتتاحية في تشرين الأول من هذا العام ( ١٩٤٧ ) " . وفي اتصال في ٢٩ نيسان من العام نفسه بين وزير الدولة لشؤون المستعمرات والحاكم العام السَّير هنري مور، حث فيها الأخير حكومته على أخذ اقتراحات سيناناياكي بالاعتبار، لأن مسألة الدفاع عن الكومنولث وأعضاءه ستكون مضمونه من خلالها . ومن جانبه، أكد وزير الدولة لشؤون المستعمرات للحاكم العام على إن سيناناياكي يواجه ضغط جماهيري من اجل كسب الاستقلال لسريلانكا، وهو يخشى من الهند، ويفضل الحصول على الاستقلال داخل الكومنولث بدلاً من أن يُبتلع من الهند، ويواجه في الوقت نفسه نقد لاذع من خصومه السياسيين على مسألة التقدم الدستوري المتأخرة عن نظيرتها في الهند وبورما، بالرغم من الولاء والدعم المتواصلين من سريلانكا لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية . وأوضح الوزير للحاكم العام أن منح الاستقلال لسريلانكا يعني الحفاظ عليها داخل الكومنولث وضمان دفاعنا الحيوي فيها، واثبات مصداقية سياستنا أمام دول العالم من خلال التأكيد على أن سياستنا المعلنة لسكان المستعمرات هي سياسية صادقة وليس مجرد كلام فارغ . وشاطر الوزير الحاكم العام رأيه بخصوص أهمية الأخذ بمقترحات سيناناياكي، لكن أكد له أنه من الضروري قبل منح الاستقلال ينبغي أن نضمن الدفاعات البريطانية هناك، وأن كنا نُحسن الظن بالسيد سيناناياكي لكن لا يمكن أن نضمن سياسة سلفه(٥٤) .

ولضمان مسألة الدفاع، أرسل وزير المستعمرات في ٢٩ نيسان من العام نفسه برقية إلى رؤساء هيئات الأركان البريطانية وبعض الأقسام المرتبطة بها، لمعرفة مدى تأثير الاستقلال السريلانكي على مجال الدفاعات البريطانية هناك(٥٥) .

وتعزيزاً لرؤية وزير الدولة لشؤون المستعمرات، أعلنت لجنة شؤون المستعمرات التابعة لمجلس الوزراء البريطاني في ١ أيار ١٩٤٧ عن توافق رؤيتها مع ما طرحه وزير الدولة لشؤون المستعمرات من خطوات لمنح الاستقلال لسريلانكا(٥٦) .

وبعد وصول برقية الوزير، رد رؤساء هيئات الأركان البريطانية في ٥ أيار ١٩٤٧ عليها بتقرير، أكدوا فيه على الأهمية الإستراتيجية لسريلانكا، لصيانة أمن الدفاعات الجوية والبحرية البريطانية بصورة خاصة، ولدول الكومنولث بصورة عامة، وتأتي أهميتها لأنها من أهم مراكز الاتصال المهمة في منطقة المحيط الهندي، وتُعد نقطة اتصال حيوية

لأستراليا والشرق الأقصى، وهي مركز منظمات مخابراتنا البحرية في البلدان القريبة من المحيط الهندي، ومن ثم أن أي حرب مُستقبلية تتطلب منا استخدام سريلانكا كقاعدة لتأمين هذه الدفاعات والاتصالات، وعدم استخدامها، يحرمنا من القاعدة الرئيسية السريعة والرابطة بين جزيرة مالطا وسنغافورة، ويُضعف سيطرتنا بدرجة كبيرة في منطقة المحيط الهندي، واتصالاتنا البحرية عبر المحيط الهندي وخطوطنا الجوية إلى استراليا والشرق الأقصى ستتعرض للخطر بشكل كبير[٥٧] .

وعلى أساس ما تقدم، أن متطلبات الدفاع في سريلانكا سَتُضمن من خلال إبقاء قواعد بحرية وقوات جوية فيها، وتوفير الوسائل اللازمة لذلك، وينبغي الاحتفاظ بقوات برية محدودة، بوصفها منظمة للدفاع عن سريلانكا، ولحماية مواصلاتنا فيها . أما في حالة اندلاع حرب، فيتطلب الأمر تكثيف تواجدنا هناك، وبما أن مسألة استقلال سريلانكا هي مسألة وقت ويجب مواجهتها عاجلاً أم آجلاً، فأن مسألة تامين دفاعاتنا هناك، ينبغي أما أن تحجز شؤون الدفاع لصالح الحكومة البريطانية، أو يتم التفاوض حولها من خلال اتفاقية مع حكومة سريلانكا، وذلك بوصفها شرط من شروط الاستقلال، وان منح الاستقلال غير المشروط يُعد مغامرة خطيرة، ولا يمكن قبوله من الناحية العسكرية[٥٨] .

وبعد أن اتضحت الرؤية للحكومة البريطانية، تحقق هدف سيناناياكي قبل انتخابات البرلمان الجديد المزمع عقدها في ( أب – أيلول ١٩٤٧ )، خاصة بعد أن ضغط على الحكومة البريطانية لاستخراج بيان دقيق بخصوص تحقيق السيادة لسريلانكا، لاسيما بعد أن أعلن مجلس الوزراء البريطاني في يوم ٢٠ شباط ١٩٤٧ عن قرار استقلال الهند، وتقسيم شبه القارة الهندية إلى قسمين هما ( الهند وباكستان )، فضلاً عن قرار استقلال بورما، وبذلك كان الطريق واضحاً أمام تحقيق دومينيون سريلانكا[٥٩] .

وعلى أساس ما تقدم، أكد مجلس العموم البريطاني في ١٨ حزيران ١٩٤٧ " أن الانتخابات المقبلة في سريلانكا ترتبت على أساس نصوص دستور ١٩٤٦، وسيجتمع البرلمان السريلانكي الجديد في تشرين الأول ١٩٤٧، ومن غير الممكن أن يكون هناك تطور دستوري كبير قبل أن تستلم الحكومة السريلانكية الجديدة مسؤوليتها بصورة رسمية، وبعد ذلك، يتم التفاوض معها على عدد من الاتفاقيات، وبعد انجازها، ستؤخذ خطوات لتعديل بعض مواد الدستور، ليتم منح سريلانكا منزلة السيادة بالكامل ضمن الكومنولث البريطاني، ولتجنب التأخير في بدء المفاوضات حول الاتفاقيات، وجهت الحكومة البريطانية مؤسساتها المعنية على أهمية بدء العمل التحضيري لصياغة هذه الاتفاقيات التي حُددت للمواضيع المحجوزة في دستور ١٩٤٦ فقط "[٦٠] .

ومع هذا الانفتاح الحكومي تجاه مسألة الاستقلال السريلانكي، كان آرثر كريتش أكثر تقبلاً لطلب سيناناياكي بخصوص تحويل سريلانكا إلى منزلة دومينيون، وكان هناك فهم واضح لدى العديد من السياسيين البريطانيين بأن المعتدلون في سريلانكا يواجهون ضغطاً كبيراً من التنظيمات اليسارية، وأن تحويل سريلانكا إلى مكانة دومينيون هي الوسيلة الأفضل لسلامتهم سياسياً . وفي سياق ذي صلة، أعلنت الحكومة البريطانية في ١٨ تموز ١٩٤٧ " أن سريلانكا سَتحظى

بالمسؤولية الكاملة داخل الكومنولث البريطاني " . وقُبلت مقترحات سيناناياكي التي طرحها في أيلول ١٩٤٥ بشأن مفاوضات الاستقلال واتفاقيتي الدفاع والخارجية[٦١] .

## الانتخابات البرلمانية واعتلاء الزعيم سيناناياكي رئاسة الحكومة

## ( آب – تشرين الأول ١٩٤٧ )

وفي غضون ذلك، أُجريت الانتخابات البرلمانية في سريلانكا في ٢٣ آب ١٩٤٧ وانتهت في ٢١ أيلول من العام نفسه[٦٢]، وقد شاركت فيها معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد، إذ شاركت فيها قوى اليمين ( مثل الحزب الوطني المتحد ومؤتمر التاميل ومؤتمر سيلان الهندي والمستقلين والمستقلين الاشتراكيين )، وقوى اليسار مثل ( حزب ساما ساماج التروتسكي ( Sama Samaj Trotskyite ) وحزب البلشفيك اللينيني ( Bolshevik Leninists ) والشيوعيون ( Communists ) وحزب العمل ( Labour Party )، وقد أفرزت النتائج النهائية للانتخابات في يوم ٢٣ أيلول في مدينة كولومبو، وأسفرت عن فوز الحزب الوطني المتحد ( حزب سيناناياكي ) بـ ( ٤٢ ) مقعد، وحصل حزب ساما على ( ١٠ ) مقاعد، وحزب البلشفيك اللينيني على ( ٥ ) مقاعد، ومن بعده الشيوعيين بـ ( ٣ ) مقاعد، وأحرز مؤتمر التاميل ( ٧ ) مقاعد، أما مؤتمر سيلان الهندي فقد حاز على ( ٦ ) مقاعد، وسيطر المستقلون على ( ١٨ )، في حين حجز المستقلين الاشتراكيين ( ٣ ) مقاعد، وفاز حزب العمل بمقعد واحد، وبذلك صار المجموع ( ٩٥ ) مقعد، وصل أصحابه عن طريق الانتخاب، وسَيُعين الحاكم العام ( ٦ ) مقاعد أخرى للأقليات ( الأوروبيين والبورغر )، ليُصبح المجموع ( ١٠١ ) وهو العدد الإجمالي للبرلمان السريلانكي الجديد، ومن الجدير ذكره، لقد شارك في هذه الانتخابات ( ١،١٦٠،٦٩٤ ) مصوَّت من مجموع ( ٣،٣٠٩،٢٩١ ) شخص مُسجل فيها، في حين أُحصيت الأوراق الانتخابية الباطلة بـ (٣٥٦، ٤٤ ) ورقة[٦٣] .

وعلى أساس نتائجها، صار الحزب الوطني المتحد اكبر حزب داخل أروقة البرلمان، وكان الزعيم سيناناياكي يحظى بدعم معظم أعضاءه، وبناءً على هذا الدعم[٦٤]، كلّفَ الحاكم العام السَّير هنري مونك في يوم الاثنين الموافق ٢٥ أيلول رئيس الحزب الوطني المتحد وزعيم الأغلبية البرلمانية السيد سيناناياكي بمهمة تشكيل حكومته وتوزيع الحقائب الوزارية على الوزراء[٦٥] .

وبعد يومين ( ٢٧ أيلول )، نجح سيناناياكي في تشكيل حكومة مكونة من ( ١٤ ) وزيراً، وكانت هذه الحكومة هي حكومة دولة بمرتبة دومينيون في الكومنولث البريطاني، تسلم هو رئاسة الوزراء، وتولى سولومون باندارانيك ( Solomon Bandaranaike )[٦٦] وزارة الصحة والشؤون الداخلية ومنصب رئاسة البرلمان، وتسنم جورج إدموند دي سيلفا وزارة الصناعة والبحث الصناعي والثروة السمكية، وخُصصت وزارة النقل والعمل لجون ليونيل كوتلاوالا، وتبوء جونيوس ريتشارد جاياواردين ( Junius Richard Jayawardene )[٦٧] وزارة المالية، و إي . أي نجويلا

( E. A. Nugawela )[٦٨] وزارة التربية، وكاثيرفلو ستامبالام ( Cathiravelu Sittampalam )[٦٩] استوزر وزارة البريد والاتصالات، وكُلف دادلي شيلتون سيناناياكي بوزارة الزراعة والأراضي، وعُين ابيراتن راتنياك ( Abeyratne Ratnayake )[٧٠] وزيرٍ للأغذية والتطوير التعاوني، وخُصصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتوان برانودين جاياه (Tuan Branudeen Jayah )[٧١]، وسُلمت وزارة التجارة لتشيلاباه سونثيرلينجام (Chellappah Suntheralingam )[٧٢]، وكانا الدكتور راجبكس ( L.A. Rajpakse ) وسوناواردين ( R.S.S. Sunawardene ) وزيرا بدون وزارة، أما السَّير اوليفر غونيتيليك فتسلم وزارة الداخلية[٧٣] .

وبعد تشكيل الحكومة، عَقد البرلمان السريلانكي رسمياً أولى جلساته في ١٥ تشرين الأول من العام نفسه، وأنتخب أعضاءه السَّير الكسندر فرانسيز مولمور ( A.F. Molamure )[٧٤] متحدثاً باسم البرلمان[٧٥] .

وبعد هذا الافتتاح، بعث العديد من المسؤولين البريطانيين في اليوم نفسه رسائل تهنئة للشعب السريلانكي، وكان منهم الكولونيل كليفتون براون ( Clifton Brown ) الناطق باسم مجلس العموم البريطاني، واللورد سولبيوري، رئيس اللجنة التي أرسلت إلى سريلانكا سلفاً، واللورد هيرليش ( Harlech ) واللورد بيفير بروك ( Beaver Brook ) واللورد براد مور ( Brad Moore ) والسَّير هربرت ستانلي ( Herbert Stanley ) والسَّير اندرو كالديكوت الحاكم السابق على سريلانكا، والسَّير دروموند شيلز ( Drummond Shiels )، والأدميرال جيفري لايتون والسَّير فريدريك بوروز ( Frederick Burrows ) الحاكم السابق على البنغال، والسَّير ريد ( T. Reid ) الرئيس السابق لبلدية كولومبو، والعضو في مجلس العموم نيابة عن حزب العمال البريطاني[٧٦] .

**المفاوضات النهائية وإعلان استقلال سريلانكا**

**( تشرين الثاني ١٩٤٧ – شباط ١٩٤٨ )**

وبعد المباشرة بعملها فعلياً، قدمت الحكومة الجديدة قانون إستقلال سريلانكا لمجلس العموم البريطاني في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٧، وفي ٣ كانون الأول من العام نفسه، قُدمت اتفاقية الدفاع إلى البرلمان السريلانكي، وخلال التقديم، قال سيناناياكي : " أصبحت الاتفاقية ضرورية ليست لسبب آخر، بل بسبب الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا لمصلحتنا، وبذلك، أن القبول بهذه الاتفاقية، يعني قبول استقلال سريلانكا، فضلاً عن ذلك، أنه من الضروري أن نضع في اهتمامنا الخاص توقيع الاتفاقية لتوفير الدفاع لنا "[٧٧] . وهذا يعني إن الاستقلال السريلانكي كان مشروطاً بقبول بعض الاتفاقيات مع بريطانيا، وأهمها اتفاقية الدفاع .

وفي اليوم التالي ( ٤ كانون الأول ١٩٤٧ ) قُدمت لمجلس العموم ثلاث اتفاقيات تتماشى مع قانون استقلال سريلانكا، الأولى اتفاقية الدفاع، ركزت على مسألة الدفاع والمساعدة المُتبادلة للدفاع الخارجي وصد العدوان، وحماية الاتصالات البريطانية الضرورية، والتي تسمح للحكومة البريطانية باستخدام القواعد الجوية والبحرية والمؤسسات العسكرية هناك،

بشرط أن تراقب الحكومة البريطانية وتُحاكم قواتها المُسلحة في سريلانكا، وهي اتفاقية ضرورية للجانبين . أما الاتفاقية الثانية، فهي اتفاقية الشـــؤون الخارجية، والتي ســـمحت لســـريلانكا بإقامة علاقات خارجية مع دول الكومنولث فقط، وسيمثل سريلانكا في لندن مندوب سامي سريلانكي، وبالمقابل سيكون هناك مندوب سامي بريطاني لتمثيل حكومة لندن في ســـريلانكا . في حين كانت الاتفاقية الثالثة تخص الضـــباط البريطانيين الذي عملوا في ســـريلانكا، ومن خلال هذه الاتفاقية، سَتُضـمن لهم رواتبهم وإجازاتهم ومسـتحقات تقاعدهم، وتقدم لهم تعويضـات مالية في حال أرادوا التقاعد من الخدمة العسكرية هناك[٧٨] .

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٤٧ صَّوت مجلس العموم على قانون استقلال سريلانكا دون مناقشة أو تعديل[٧٩]، وفي ١٣ منه، صادق البرلمان السريلانكي على اتفاقيات الاستقلال[٨٠]، ووقعت الاتفاقيات في العاصمة السريلانكية كولومبو، إذ وقعها الحاكم البريطاني السَّير هنري مونك نيابة عن الحكومة البريطانية، ووقعها رئيس الوزراء سيناناياكي ممثلاً عن حكومة بلاده[٨١] .

وبعد هذا التوقيع، وفي السـاعات الأولى من صـباح يوم ٤ شـباط ١٩٤٨، دقت أجراس المعابد والكنائس في سـريلانكا، وقرع الشعب السريلانكي الطبول ابتهاجاً بيوم الاستقلال، ونهض من نوم العبودية واستيقظ إلى يوم الحرية والاستقلال، وزُينت العاصمة كولومبو بأنوار الزينة، وتوافد السريلانكيون لها من كُل المناطق للاحتفال، وعُد هذا اليوم عطلة وطنية في البلاد[٨٢] . وشـاركت القوات المسـلحة في يوم الاسـتقلال من خلال اسـتعراضـها العسـكري والمرور أمام منصـة الرئيس، وابرز طلاب المدارس بعض المهارات أثناء الحفل، أضـف إلى ذلك حضـر معظم الوزراء والوجهاء وأعضـاء السلك الدبلوماسـي، ورفع رئيس الوزراء سـيناناياكي العلم الوطني، الذي يحمل صـورة الأسـد، وأطلقت ( ٢١ ) أطلاقة تحية بمناسـبة الاسـتقلال، ودعا سـيناناياكي الشـعب السـريلانكي للإتحاد لحل مشـكلات البلاد، ليكون الإسـتقلال حقيقي للشعب على كافة المستويات[٨٣] .

وبذلك صـارت سـريلانكا دولة مُستقلة بعد ( ١٤٨ ) عام من خضـوعها للتاج البريطاني بوصـفها " مستعمرة تاج"، لكن من خلال التطور الدسـتوري وصـلت للإسـتقلال، وسـتأخذ مكانها الحقيقي بين دول الكومنولث[٨٤]، وتوقف اسـتخدام مصطلح " مستعمرة " وصارت تعرف بـــ " دولة دومينيون"، وأخذ سيناناياكي منصبه بشكل رسمي وشرعي، وصار يُلقب بـ " أب الأمة "[٨٥] .

وأخلى السَّير هنري مور في اليوم نفسـه مكتبه بصـفته حاكم عام مسـتعمرة سـريلانكا، وأدى اليمين الدسـتوري بوصـفه حاكم عام دومينيون سـريلانكا، وردد السَّير جون كيرتواز هاورد ( John Curtois Howard ) القسم أيضـاً باعتباره رئيس محكمة ســريلانكا[٨٦] . وفي اليوم نفســه، قدم مجلس العموم البريطاني لأعضــاء البرلمان الســريلانكي التهنئة، وأهدى صولجان وكرسي ومايكروفون للمتحدث باسم البرلمان السريلانكي كهدية بمناسبة الاستقلال[٨٧] . وقرر أعضاء

البرلمان السريلانكي أن تكون الجلسة الافتتاحية الرسمية الأولى للبرلمان في ١٠ شباط من العام نفسه، ليمارس دوره التشريعي والرقابي في البلاد[٨٨] .

**الاستنتاجات :**

١- يُعد عام ( ١٩٤٥ ) من الأعوام الفارقة في تأريخ سريلانكا، ففيه، بدأت الدعوات البريطانية لزعماء سريلانكا للتفاوض من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، وفيه قدمت بريطانيا سياسة الورقة البيضاء تجاه سريلانكا، وتصاعدت طموحات الأخيرة تدريجياً .

٢- كانت الحكومة العمالية ( ١٩٤٥ ) أكثر مرونة وتفهم للأوضاع السياسية في العالم، فقد أدركت حجم التغيير الذي حدث في سريلانكا بعد الحرب، فأرادت أن تحافظ على مصالحها في سريلانكا، وإن تمنحها الإستقلال في الوقت نفسه، ونجحت في ذلك، من خلال المعاهدات التي ربطت بها الحكومة السريلانكية، وأدخلتها منظومة الكومنولث البريطاني .

٣- يُعد عام ( ١٩٤٦ ) من الأعوام المهمة في تأريخ الحركة الوطنية في سريلانكا، ففيه أقر الدستور السريلانكي الجديد، الذي حُظيَ معظم أقسامه بموافقة الحركة الوطنية، وشكل المرتكز الأساسي للنظام السياسي الجديد . أضف إلى ذلك، إن عام ١٩٤٦ قد تأسس فيه الحزب الوطني المتحد، الذي تزعم حركة الإستقلال برئاسة سيناناياكي .

٤- انطلقت سيادة الحزب الوطني المتحد على المشهد السياسي في سريلانكا بدءاً من عام ١٩٤٧، إذ فاز في انتخابات أيلول ١٩٤٧، وشكل أول مجلس للوزراء بشكله المعروف ( وليس على شكل لجان تنفيذية مثل السابق )، وفاز زعيمه سيناناياكي بمنصب رئيس الوزراء .

٥- اثبت الحزب الوطني المتحد من خلال زعيمه سيناناياكي قدرته على إنجاح مفاوضات الإستقلال، وانتزاع الاعتراف البريطاني بهذا الإستقلال رسمياً .

٦- حققت الحركة الوطنية الاستقلال بصورة سلمية دون الدخول في حرب مُسلحة مع بريطانيا، وهي ربما من الحالات النادرة في حركات الإستقلال الآسيوية بأن تحقق دولةٌ استقلالها دون الدخول في معارك عسكرية ضد المُستعمر .

٧- كان لحركات الإستقلال في الهند وبورما أثرٌ على سريلانكا، إذ كثيراً ما قارنت الأخيرة مُستقبلها وربط مصيرها مع نظيرتيها في الهند وبورما، وشكلت ورقة ضغط على بريطانيا .

٨- انحصر صراع الإستقلال بين بريطانيا وسريلانكا فقط دون إن يشهد تدخلاً من منظمة الأمم المتحدة أو أحد قطبي الحرب الباردة ( ١٩٤٥ – ١٩٩١ ) الولايات المتحدة الأميركية أو الإتحاد السوفيتي .

٩- يُعد يوم ٤ شباط ١٩٤٨ أهم يوم في تأريخ الحركة الوطنية، ففيه أعلن الإستقلال رسمياً والتخلص من السيطرة البريطانية، وهو عطلة رسمية يحتفل فيها الشعب السريلانكي كل سنة .

**الهوامش :-**

(١) عُرفت سريلانكا على مر تأريخها باسماء عدة، فقد أطلق عليها اليونانيون اسم " تابروبين " ( Taprobane )، وسماها العرب بـ " سرنديب " ( Serendib )، وأطلق عليها البرتغاليين بعد وصولهم لها في عام ١٥٠٥ اسم " سايلو " ( Ceilao )، وقد حرَّف البريطانيون التسمية إلى " سيلان " ( Ceylon )، وبقيت تعرف بهذا الاسم إلى عام ١٩٧٢، وغُير إلى اسم " جمهورية سريلانكا " ( Republic of Sri Lanka )، أما السريلانكيون، فيطلقون على بلادهم " سريلانكا "، وهي مكونة من مقطعين، الأول ( Sri ) ومعناه " الموقر أو الموقرة "، أما المقطع الثاني " Lanka " ويعني " الجزيرة "، وبدمج المقطعين تعني " Sri Lanka " ( أي الجزيرة الموقرة ) .
Daily Mirror Newspapers, **Ceylon to Change " Sri Lanka "**, 30 / 12 / 2010 .

(2) Muhammad Khamis Al-Zawka, Asia: A Study in Regional Geography, University Knowledge House, Alexandria, 2000, p. 435

(3) Ali Musa and Muhammad Al-Hammadi, Geography of the Continents, Dar Al-Fikr, Damascus, 1997, .pp. 295-296

(4) Russell R. Ross and Andrea Matles Savada (eds.), **Area handbook series : Sri Lanka: A Country Study**, Second Edition, Headquarters, Department of the Army, United States, 1990, p.38 .

(٥) **إيسوروكو ياماموتو :** قائد في البحرية اليابانية، ولد في ٤ نيسان ١٨٨٤ في محافظة ناجاوكا نيجاتا اليابانية، تخرج من الكلية البحرية اليابانية، أصبح القائد الأعلى للأسطول المشترك خلال الحرب العالمية الثانية حتى وفاته، وشغل العديد من المناصب المهمة في البحرية الإمبراطورية اليابانية، وتولى العديد من التغييرات وإعادة التنظيم، وخاصة تطوير الطيران البحري، كان مسؤولاً عن العديد من المعارك الكبرى، مثل بيرل هاربر ومعركة ميدواي، استطاعت القوات الأميركية إسقاط طائرته، توفي في ١٨ نيسان ١٩٤٣، وكانت وفاته ضربة كبيرة للمعنويات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية . www.mimirbook.com

(٦) **تشويتشي ناغومو :** قائد عسكري ياباني، ولد في عام ١٨٨٧، التحق بالبحرية اليابانية، ثم أصبح قائداً للأسطول الجوي الياباني الأول، كان مديراً للهجمات الجوية على بيرل هاربر في ٧ كانون الأول ١٩٤١، ونظم ناغومو غارات قصف على استراليا والهند وسريلانكا، وبعد خسارته لأربع حاملات طائرات في معركة ميدواي، خفضت رتبته العسكرية، وسمح له بقيادة أسطول بحري صغير في ماريانا، وفي ٦ تموز ١٩٤٤، انتحر ناغومو .
https://jo.wolfgangpetersen.net

(7) Russell R. Ross and Andrea Matles Savada (eds.), Op.Cit.,p.39 .

(8) Ibid, Pp.39 - 40 .

(٩) **هيرلد رامسبوثام سولبيوري :-** سياسي وعسكري بريطاني، ولد في انجلترا في ٦ آذار ١٨٨٧، تدرج في العمل العسكري من ملازم أول في عام ١٩١٥ إلى أن صار رائد في عام ١٩١٨، وحاز على وسام الصليب العسكري . دخل العمل السياسي في بعد انتخابه عضو في مجلس العموم في عام ١٩٢٩ بوصفه نائبٌ عن حزب المحافظين في مدينة لانكستر، تدرج في العمل الإداري بعد تعيينه في عام ١٩٣١ سكرتير برلماني في وزارة التعليم ثم في وزارة الزراعة، وفي نيسان ١٩٤٠ صار رئيساً للجنة التعليم البرلمانية، كلف بمهمة رئاسة لجنة سريلانكا الدستورية خلال ( ١٩٤٤ – ١٩٤٥ )، عُين في ( ١٩٤٩ – ١٩٥٤ ) حاكم عام على سريلانكا، ثم عمل في مقاطعة بكنغهام، توفي في انجلترا في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧١ عن عمر يُقارب ( ٨٣ ) عاماً . www.Revolvy.com

(10) Russell R. Ross and Andrea Matles Savada (eds.), Op.Cit., p.40 .

(١١) **أوليفر ستانلي :-** سياسي بريطاني، ولد في ٤ أيار ١٨٩٦، شارك في الحرب العالمية الأولى ضمن تشكيلات المدفعية البريطانية، وبعد نهاية الحرب، درس المحاماة في عام ١٩١٩، أنتخب في عام ١٩٢٤ عضوٌ في مجلس العموم البريطاني نيابة عن حزب المحافظين، صار وزير للنقل ثم مدير مجلس التجارة في أيار ١٩٣٨، أصبح في كانون الثاني ١٩٤٠ وزير لشؤون الحرب، ثم عمل في وكالة الاستخبارات البريطانية، وفي عام ١٩٤٢ عَين وزيراً للمستعمرات، وبقي في منصبه حتى نهاية الحرب، وبعدها عمل مستشار في جامعة ليفربول، وبدأت صحته بالتراجع حتى توفي في ١٠ كانون الأول ١٩٥٠ في بيته في منطقة سولهامستد ( Sulhamstead ) .
www.Revolvy.com .

(12) K.M.De Silva, **A History of Sri Lanka**, Published by C.Hurst & Co. Ltd., London, 1981, P. 456 .

(١٣) **هنري مونك :-** سياسي بريطاني، اسمه الكامل ( هنري مونك ماسون مور )، ولد في ١٨ آذار ١٨٨٧، درس في كامبردج، وتخرج منها في عام ١٩٠٩، شارك في الحرب العالمية الأولى، بصفته ملازم أول في الحامية الملكية في سالونيك خلال ( ١٩١٦ – ١٩١٩ )، وعمل حاكم على سيراليون خلال ( ١٩٣٤ – ١٩٣٧ )، انضم إلى القسم الاستعماري في لندن بصفته وكيل لوزير الخارجية في ( ١٩٣٧

– ١٩٣٩ )، ثم نائب وكيل لوزير الخارجية في ( ١٩٣٩ – ١٩٤٠ )، صـــار حاكم على كينيا خلال ( ١٩٤٠ – ١٩٤٤ )، ثم على ســريلانكا ( ١٩٤٤ – ١٩٤٨ )، وبعد اســتقلال الأخيرة في عام ١٩٤٨، عمل حاكم عام عليها في المدة ( ١٩٤٨ – ١٩٥٠ )، توفي في ٢٦ آذار ١٩٦٤ .

www.Revolvy.com .

(١٤) **جورج إدموند دي سيلفا :-** سياسي ومحامي سريلانكي، ولد في ٨ حزيران ١٨٧٩، بدأ مهنته كصحفي في صحيفة سيلان المستقلة ( Ceylon Independence ) وصحيفة الأوقات السريلانكية ( The Times of Ceylon )، ثم درس القانون، وبدأ ممارسة المحاماة في كاندي، انتخب في عام ١٩٣١ عضواً في مجلس الدولة الرسمي نيابة عن مدينة كاندي، وأصبح وزيرٌ للصحة، انتخب في عام ١٩٤٣ رئيساً لمؤتمر سريلانكا الوطني، فاز في انتخابات ١٩٤٧، وصار أول وزير للصناعة والثروة السمكية في سريلانكا المستقلة، توفي في ١٢ آذار ١٩٥٠ في سريلانكا .

www.Revolvy.com .

(١٥) **ويجيياناندا دانياكا :-** سياسي سريلانكي، ولد في منطقة غالي ( Galle ) في ٢٢ تشرين الأول ١٩٠٢، درس في غالي، وأصبح معلماً، كان احد أعضاء مجلس الدولة الرسمي خلال ( ١٩٣٥ – ١٩٤١ )، سجنته السلطات البريطانية لمدة ثلاثة شهور إبان الحرب العالمية الثانية، بسبب نشاطه السياسي، فاز في انتخابات ( ١٩٤٧ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ )، كان عضو في حزب لانكا ساما ساماج الاشتراكي، صار وزير للتربية في عام ١٩٥٦، ثم رئيساً لمجلس النواب بالوكالة في عام ١٩٥٩، وبعدها تسلم رئاسة الوزراء في ( ٢٦ أيلول ١٩٥٩ – ٢١ آذار ١٩٦٠)، وعين وزير للشؤون الداخلية في ( ١٩٦٥ – ١٩٧٠ )، ثم وزير للتعاونيات ( ١٩٨٦ – ١٩٨٨ )، بقي أعزب طوال حياته، توفي في منطقة غالي في ٤ أيار ١٩٩٧، وهو في ألـ ( ٩٥ ) تقريباً من عمره .

Harris M.Lentz III, **Heads of States and Governments ( A Worldwide Encyclopedia of Over 2,300 Leaders, 1945 Through 1992** ), Published by Routledge, New York, 2013, p. 707; www.Revolvy.com .

(16) Cited from : Island Newspaper, **Aryadasa Ratnasinghe, Prelude to Independence**, 4 February, 2004 .

(17) K.M.De Silva, Op. Cit., p. 456 .

(18) Samuel Berlinski and Others, **Accounting for Ministers : Scandal and Survival in British Government 1945 – 2007**, Published by Cambridge University Press, Cambridge, 2012, p. 89 .

(١٩) **جورج هنري هلّ :-** سياسي بريطاني، ولد في عام ١٨٨١ في بريطانيا، اشتغل عامل في المناجم وهو في الثانية عشرة من عمره، انتخب عضو في مجلس العموم البريطاني وهو في الثانية والعشرين من عمره، صار وكيل وزير الدولة لشؤون المستعمرات خلال ( ١٩٤٠ – ١٩٤٢ )، ثم وكيلاً لوزير الدولة للشؤون الخارجية في ( ١٩٤٣ – ١٩٤٥ )، وتسلم وزارة الدولة لشؤون المستعمرات خلال ( ١٩٤٥ – ١٩٤٦ )، وبقي يعمل في حكومة حزب العمال لغاية ١٩٥١، توفي في عام ١٩٦٥ .

Gavin Ure, **Governors, Politics and The Colonial Office : Public Policy in Hong Kong, 1918 – 1958**, Published by Hong Kong University Press, Hong Kong, 2012, p. 235 .

(20) K.M. De Silva, Op. Cit., p. 456 .

(21) Report by The Lord Privy Chairman of The Colonial Affairs Committee ( Ceylon Constitution ), 29th August, 1945, Secret, No. 132, **In : D.P.B.M.G.,** 1945, Pp. 1 – 2 .

(22) Report by The Lord Privy Seal, Chairman of The Colonial Affairs Committee, ( Ceylon Constitution ), Annex : Statement of Policy on Constitutional Reform, 23rd October, 1945, Secret, No. 244, In: **D.P.B.M.G.**, 1945, Pp. 2 – 4 .

(23) K.M.De Silva, Op. Cit., p. 457 .

(24) Memorandum by The Secretary of State for the Colonies ( Ceylon Constitution ), 10th September, 1945, Secret, No. 164, **In : D.P.B.M.G.,** 1945, p. 1 .

(25) K.M.De Silva, Op. Cit., p. 457 .

(26) Ibid, p. 458 .

(27) Ibid .

(28) Report by The Lord Privy Seal, Chairman of The Colonial Affairs Committee, ( Ceylon Constitution ), Annex : Statement of Policy on Constitutional Reform, 23rd October, 1945, Secret, No. 244, In: **D.P.B.M.G.**, 1945, Pp. 4 – 5 .

(29) K.M.De Silva Op. Cit., p. 459 .

(30) Report by The Lord Privy Seal, Chairman of The Colonial Affairs Committee, ( Ceylon Constitution ), Annex : Statement of Policy on Constitutional Reform, 23rd October, 1945, Secret, No. 244, In: **D.P.B.M.G.**, 1945, p. 2 .

(31) Ibid, Pp. 5 – 6 .

(33) **Hansard**, Ceylon ( State Council Election ), 17 October, 1945, Vol. 414, Pp. 1138 – 1139 .

(34) **Hansard**, Ceylon Constitution, 31 October 1945, Vol. 415, Pp. 431 – 432 .

(35) **Hansard**, Ceylon Constitution, 14 November 1945, Vol. 415, p. 2281 .

(36) Rukman Senanayake, From Bondage to Freedom D.S.Sananayke : Architect of Sri Lanka,s Independence, **Daily Mirror Newspaper**, 4 February, 2017 .

(37) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, ( Ceylon Constitution ), 13 November, 1945, Secret, No. 280, , In: **D.P.B.M.G.**, 1945, p. 1 .

(38) Rukman Senanayake, From Bondage to Freedom D.S.Sananayke : Architect of Sri Lanka,s Independence, **Daily Mirror Newspaper**, 4 February, 2017 .

(39) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, ( Ceylon Constitution ), 13 November, 1945, Secret, No. 280 , In: **D.P.B.M.G.**, 1945, p. 1 .

(٤٠) **ارنست بيفن :-** زعيم بريطاني، ولد في عام ١٨٨١، انضم إلى الإتحاد العام للعمال خلال ( ١٩٢٥ – ١٩٤٠ )، أصبح وزير للعمل في حكومة ونستون تشرشل ( ١٩٤٠ – ١٩٤٥ )، ثم وزيراً للخارجية في المدة ( ١٩٤٥ – ١٩٥١ )، كان من المؤسسين لحلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩، كان من المعارضين لحصار برلين ولسياسة الإتحاد السوفيتي، توفي في عام ١٩٥١ .

Alan Palmer, Encyclopedia of Modern History 1789 - 1945, translation: - Sawsan Faisal Samer and Youssef Muhammad Amin, Volume 1, Edition 1, Dar Al-Mamoun, Baghdad, 1992, p. 137

(٤١) **باركلاي نيل :-** محامي ومدير استعماري بريطاني، اسمه الكامل جون هاري باركلاي نيل ( John Harry Barclay Nihill ) ولد في هايستينجز في ٢٧ تموز ١٨٩٢، درس التأريخ في كلية إمانويل، ثم درس القانون في كامبردج، شارك في الحرب العالمية الأولى، مهنته المدنية بدأت في عام ١٩١٩ بعدما عمل كضابط تفتيش في قسم المجلس الصناعي في وزارة العمل، عمل في هونغ كونغ، وعمل في العراق خلال ( ١٩٢٧ – ١٩٣٢ )، بصفته السكرتير القانوني للمندوب السامي، وكُلف في عامي ( ١٩٢٨ و ١٩٣١ ) بمهمة القنصل البريطاني في بغداد وكالةً . انتقل في عام ١٩٣٤ إلى أوغندا، وعمل مدعي عام، ثم غادر إلى غويانا البريطانية، وعين مدعي عام فيها خلال ( ١٩٣٦ – ١٩٣٨ )، رُقيَ في تشرين الثاني ١٩٣٨ إلى منصب مساعد قاضي في سريلانكا، وعُين سكرتيراً قانونياً لحكومة سريلانكا في ( ١٩٤٢ – ١٩٤٦ )، انتقل إلى كينيا في عام ١٩٤٦، وصار رئيساً لمحكمتها، أصبح رئيس محكمة استئناف شرق إفريقيا وعدن وسيشل في عام ١٩٥١، تقاعد من عمله في عام ١٩٥٦، توفي في ويستمينستر في كانون الأول ١٩٧٥.

www.Revolvy.com .

(٤٢) **اوليفر غونيتيليك :-** محامي وسياسي سريلانكي، ولد في ٢٠ أيلول ١٨٩٢، درس في جامعة لندن، وعاد إلى بلاده، ليعمل في الخدمة المدنية لحكومة سريلانكا، إذ عمل في قسم الحسابات خلال ( ١٩٢٤ – ١٩٣١ )، صار عضو في مجلس الدولة الرسمي في عام ١٩٤٢، وعُينَ وزيراً للداخلية في عام ١٩٤٧، أصبح مندوب سامي لبلاده في لندن في ( ١٩٤٨ – ١٩٥١ )، ثم عاد لبلاده، وتسلم وزارة الداخلية في ( ١٩٥١ – ١٩٥٢ )، ثم وزيراً للزراعة ( ١٩٥٢ – ١٩٥٣ )، وبعدها وزيراً للمالية في عام ١٩٥٤،أصبح أول مواطن سريلانكي يشغل منصب حاكم عام على سريلانكا في ( ١٧ تموز ١٩٥٤ – ٢ آذار ١٩٦٢ )، بعد أن كان يشغله السير سولبيوري، اشترك في مؤامرة ضد حكومة سيريمافو باندارانايك ( Sirimavo Bandaranaike )، وبعدها اعتزل من العمل السياسي، توفي في ١٧ كانون الأول ١٩٧٨ .

Harris M.Lentz III, Op. Cit., p. 704 .

(43) Cited from : Island Newspaper, **Aryadasa Ratnasinghe, Prelude to Independence,** 4 February, 2004 .

(44) **Hansard**, Ceylon ( New Constitution ), 17 May, 1946, Vol. 422, Pp. 281 – 282 .

(45) Ibid .

(46) Shiromi Abeysinghe, **The United National Party's 71st Anniversary : UNP Safeguards not A** Family, but The Country's Youth, Sunday Observer Newspapers, ( Sunday ) 23 December 2018 .

(47) Walter Wijenayake, **United National Party 63 Years old**, The Island Newspapers Online, 7 September 2009 .

(48) Shiromi Abeysinghe, Op.Cit. n.p .

**(٤٩) آرثر كريتش جونز :-** سياسي وموظف حكومي بريطاني، ولد في ١٥ أيار ١٨٩١، انتخب عضو في مجلس العموم البريطاني في عام ١٩٣٥، كان عضواً في حزب العمال، عمل وكيل لوزير الدولة لشؤون المستعمرات خلال ( ١٩٤٥ – ١٩٤٦ )، ثم رُقيَّ إلى مرتبة وزيراً للمستعمرات في تشرين الأول ١٩٤٦، واستمر لغاية شباط ١٩٥٠، وبعد إخفاقه في انتخابات ١٩٥٠، انصرف لإلقاء المحاضرات والكتابة عن المستعمرات البريطانية حتى عام ١٩٥٤ عندما فاز مُجدداً في الانتخابات . توفي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٤ .
www.Revolvy.com .

(50) Memorandum from The Secretary of State for The Colonies : ( Ceylon Constitution ), 29th April, 1945, Secret, In: **D.P.B.M.G.**, 1947, p. 1 .

(٥١) للتوسع في تأسيس منظمة الأمم المتحدة يُنظر:-

Hassan Nafaa, The United Nations in Half a Century: A Study of the Evolution of International Organization Since 1945, The World of Knowledge Series, No. 202, The National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1995, pp. 43-75; Muhammad Habib Salih and Muhammad Yufa, Contemporary Global Issues (Studies in Contemporary International Relations), 1st Edition, Damascus University Publications, Damascus, 1999, pp. 25-39

(52) Memorandum from The Secretary of State for The Colonies : ( Ceylon Constitution ), 29th April, 1945, Secret, In: **D.P.B.M.G.**, 1947, Pp. 1 – 2 .

(53) Ibid, Pp. 2 – 3 .

(54) Ibid, p. 1; Pp. 3 – 4 .

(55) Ibid, p. 4 .

(56) Memorandum by The Chairman of The Colonial Affairs Committee : ( Ceylon Constitution ), 2nd May, 1947, Secret, No. 144, In: **D.P.B.M.G.**, 1947, p. 1 .

(57) Report by The Chiefs of Staff : ( Ceylon Constitution ), 5th May, 1947, Top Secret, No. 147, In: **D.P.B.M.G.**, 1947, p. 1 .

(58) Ibid, Pp. 1 – 2 .

(59) K.M. De Silva, Op. Cit., p. 460 .

(60) **Hansard**, Ceylon ( Constitutional Development ), 18 June, 1947, Vol. 438, Pp. 2015 – 2016 .

(61) K.M. De Silva, Op. Cit., p. 460 .

(62) The Singapore Free Press Newspaper, **Full Freedom in 1948 for Ceylon**, 20 September, 1947, p. 8 .

(63) The Singapore Free Press Newspaper, **Swing to Left in Ceylon**, 23 September, 1947, p. 8 .

(64) Rukman Senanayake, From Bondage to Freedom D.S.Sananayke : Architect of Sri Lanka,s Independence, **Daily Mirror Newspaper**, 4 February, 2017 .

(65) The Straits Times Newspaper, **Ceylon Has Its First Cabinet**, 25 September, 1947, p. 1 .

(٦٦) **سولومون باندارانيك :-** سياسي ورجل دولة سريلانكي، ولد في مدينة كولومبو في ٨ كانون الثاني ١٨٩٩، درس في جامعة أكسفورد، ومارس المحاماة في عام ١٩٢٥، انتخب عضو في مجلس الدولة ( البرلمان ) في انتخابات ١٩٣١، كان من الأعضاء البارزين في الحزب الوطني المتحد في عام ١٩٤٧، تسلم وزارة الصحة والشؤون الداخلية ( ١٩٤٧ – ١٩٥١ )، انشق عن الحزب الوطني المتحد في عام ١٩٥١، وأسس حزب سريلانكا الوطني في عام ١٩٥٢، وفاز في الانتخابات في العام نفسه، صار زعيم المعارضة في البرلمان السريلانكي، تحالف في انتخابات ١٩٥٦ مع أحزاب عدة، واستطاع أن يتسلم رئاسة الوزراء في ١٢ نيسان ١٩٥٦، ونجح في إتباع سياسة الحياد خلال الحرب الباردة، اعتبار اللغة السريلانكية هي اللغة الرسمية في البلاد بدلاً من الانجليزية، وترك البريطانيون قواعدهم العسكرية خلال مدة حكمه، اغتيل عن طريق راهب بوذي في ٢٦ أيلول ١٩٥٩ في كولومبو .
www. encyclopedia Britannica..com .

(٦٧) **جونيوس ريتشارد جيوردين :-** محامي وسياسي سريلانكي، ولد في مدينة كولومبو في ١٧ أيلول ١٩٠٦، درس في كلية الحقوق في كولومبو وتخرج منها في عام ١٩٣٢، عمل بالمحاماة خلال ( ١٩٣١ – ١٩٤٣ )، انضم إلى مؤتمر سيلان الوطني في ١٩٤٣، وفاز في عضوية مجلس الدولة في العام نفسه، تسلم وزارة المالية في ( ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ) وإدارها مرة ثانية في ١٩٦٠، شكل حزب جديد عُرف " الحزب الوطني المتحد المعتدل "، أصبح وزير للزراعة والأغذية في ( ١٩٥٣ – ١٩٥٦ )، صار وزيراً للدولة ( ١٩٦٥ – ١٩٧٠ )، ثم انضم إلى الحزب الوطني المتحد، وصار زعيماً له في عام ١٩٧٣، وقاد الحزب إلى فوز كاسح في عام ١٩٧٧، عدّلَ دستور البلاد، وتسلم منصب رئيس سريلانكا الأول في عام ١٩٧٨ وبقي في هذا المنصب لغاية ١٩٨٩، اعتزل العمل السياسي في عام ١٩٨٩، توفي في كولومبو في ١ تشرين الثاني ١٩٩٦ .
www. encyclopedia Britannica..com .

(٦٨) **إي . أي نجويلا :-** سياسي سريلانكي، ولد في ٢١ أيلول ١٨٩٨، أول وزير للتعليم بعد أن نالت سريلانكا استقلالها، وأدار الوزارة خلال ( ١٩٤٧ – ١٩٥٤ )، ثم تسلم وزارة الصحة ( ١٩٥٤ – ١٩٥٦ )، اشتهر بالإصلاح التربوي وزيادة عدد المدارس الحكومية، توفي في ٥ تموز ١٩٧٢ .
www.Revolvy.com .

(٦٩) **كاثيرفلو ستامبالام :-** سياسي سريلانكي من أصل تاميلي، ولد في ١٣ أيلول ١٨٩٨، درس في كلية جافنا المركزية والكلية الملكية في كولومبو، ثم درس الرياضيات في جامعة كامبردج، انضم بعد التخرج للخدمة المدنية في عام ١٩٢٣، وعمل مساعد وكيل وقاضي، ثم مارس المحاماة، فاز في انتخابات ١٩٤٧، بصفته مرشح مستقل، ثم انضم للحزب الوطني المتحد، تسلم في ٢٦ أيلول ١٩٤٧ وزارة البريد والاتصالات، وبعد عزل جورج إدموند دي سيلف من وزارة الصناعات والثروة السمكية، تسلمها، وأدارها بمعية وزارة البريد، جَدد انتخابه في أيار ١٩٥٢، لكنه لم يستلم أية وزارة، وبعدها خسر في انتخابات ١٩٥٦، توفي في ٣ شباط ١٩٦٤ .
www.prabook.com .

(٧٠) **ابيراتن راتنياك :-** سياسي سريلانكي، درس الابتدائية في أحدى مدارس مدينة كاندي، أما الدراسة الثانوية فكانت في كولومبو، انتخب عضو في مجلس الدولة ( البرلمان قبل الاستقلال )، ثم عضو في البرلمان بعد الاستقلال،وهو أول وزير للأغذية والتطوير التعاوني في حكومة سريلانكا المُستقلة ( ١٩٤٧ – ١٩٥٢ ) .
www.Revolvy.com .

(٧١) **توان براندين جاياه :-** سياسي سريلانكي مسلم، ولد في منطقة غالاجيديرا ( Galagedera ) في ١ كانون الثاني ١٨٩٠، درس التأريخ في جامعة لندن وتخرج منها في عام ١٩١١، عمل في عام ١٩٢١مديراً لمسجد " مرادنا "، ثم مديراً لكلية الزاهرة خلال ( ١٩٢١ – ١٩٤٨ )، انتخب عضوٌ في مجلس الدولة الرسمي، عُين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في حكومة سريلانكا المستقلة ( ١٩٤٨ – ١٩٥٢ )، وهو أول سياسي مسلم يصل إلى مرتبة وزير، ثم صار سفيراً لبلاده في باكستان، ومنحته جامعة البنجاب درجة الدكتوراه الفخرية في الأدب، وكان حريصاً على توفير أماكن استراحة للحجاج السريلانكيين، وبينما كان هو في المدينة المنورة توفي هناك في ٣١ أيار ١٩٦٠، ودُفن هناك .

T.K. Azoor, **Dr . T.B. Jayah – A national Hero**, Newspapers Sunday Observer, 4 February, 2018 .

(٧٢) **تشيلاباه سونثيرلينجام :-** سياسي وأكاديمي سريلانكي من أصل تاميلي، ولد في ١٩ آب ١٨٩٥، درس الرياضيات في جامعة لندن في عام ١٩١٤، ثم درسها في جامعة أكسفورد، ودرس القانون في عام ١٩٢٠، عمل معاون لعميد كلية انادا السريلانكية، ثم عمل كأستاذ في كلية سيلان الجامعية، تقاعد في عام ١٩٤٠ من عمله التربوي ودخل المعترك السياسي، رشح للانتخابات في عام ١٩٤٧ بوصفه مرشحاً مستقلاً عن منطقة فافونيا ( Vavuniya )، ثم اقنع للانضمام للحزب الوطني المتحد، وأدار وزارة التجارة خلال ( ١٩٤٧ – ١٩٤٨ )، واستقال من البرلمان في عام ١٩٥١، وجُدد انتخابه في عام ١٩٥٢، وانقطع عن جلسات البرلمان في آب ١٩٥٥، لكن أعيد انتخابه مرة ثالثة في عام ١٩٥٦، لكنه خسر انتخابات ١٩٦٠ بالرغم من تأسيسه لتنظيم " جبهة وحدة تاميل "، كان من دُعاة انفصال التاميل في ولاية أو دولة مُستقلة عن سريلانكا، توفي في فافونيا في ١١ شباط ١٩٨٥ .
www.Revolvy.com .

(73) The Singapore Free Press Newspaper, **Ceylon's First Cabinet is Sworn in**, 27 September, 1947, p. 8 .

(٧٤) **الكسندر فرانسيز مولمور :-** سياسي سريلانكي، ولد في منطقة راتانبيور ( Ratanpure ) في عام ١٨٨٨، درس في كلية توماس في سريلانكا، عُين عضو في المجلس التشريعي البلاد في عام ١٩٢٤، كان عضو في لجنة التعليم العالي التي كُلفت بمهمة تأسيس جامعة سيلان، اختير عضو في مجلس الدولة الأول قي عام ١٩٣١، وانتخب في ٧ تموز ١٩٣١ بوصفه المتحدث باسم المجلس، لكنه فصل من منصبه في ١٠ كانون الأول ١٩٣٤؛ بسبب الغياب لمدة ثلاثة شهور، لكنه رجع لعضوية المجلس في عام ١٩٤٣، وكان عضوٌ بارزٌ في مؤتمر سيلان الوطني، وجُدد انتخابه في عام ١٩٤٧، وانتخب لمنصب المتحدث باسم البرلمان، وبقي يشغل المنصب حتى وفاته في المستشفى في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١ .
www.Revolvy.com .

(75) The Straits Times Newspaper, **Ceylon's New Parliament**, 16 October, 1947, p. 3 .

(76) The Singapore Free Press Newspaper, **First Ceylon Parliament Inaugurated**, 15 October, 1947, p. 8 .

(77) Rukman Senanayake, Op.Cit., n.p .

(78) **Hansard**, Ceylon Independence Bill, 4 December, 1947, Vol. 152, Pp. 1205 – 1206 .

(79) Malaya Tribune Newspaper, **Independence Bill**, 10 December, 1947, p. 1 .

(80) Rukman Senanayake, Op.Cit., n.p .

(81) Cited from : Island Newspaper, **Aryadasa Ratnasinghe, Prelude to Independence**, 4 February, 2004 .

(82) The Sunday Times Magazine**, 66 Years Ago,** Sunday 2 February, 2014 .

(83) Chandani Kirinde, The Sunday Times Magazine**, Independence Day,** 2006 .

(84) Malaya Tribune Newspaper, **Ceylon Reaps The Fruits of Freedom,** 2 February, 1948, p. 4 .

(85) Rukman Senanayake, Op.Cit., n.p .

(86) The Sunday Times Magazine**, 66 Years Ago,** Sunday 2 February, 2014 .

(87) Cited from : Island Newspaper, Aryadasa Ratnasinghe, Prelude to Independence, 4 February, 2004 .

(88) Morning Tribune Newspaper, **Celebrations in Ceylon**, 26 January, 1948, p. 2 .

**قائمة المصادر**

**الوثائق البريطانية :**

**أولاً / الوثائق غير المنشورة :**

**- وثائق الأرشيف البريطاني :**


1- ***The National Archives*** : These Documents is The Property of His Britannic Majesty's Government, C.P., 1945 .
2- ***The National Archives*** : These Documents is The Property of His Britannic Majesty's Government, C.P., 1947 .


**- محاضر مجلس العموم البريطاني :**


1- **Hansard**, Ceylon ( State Council Election ), 17 October, 1945, Vol. 414, 1945 .
2- **Hansard**, Ceylon Constitution, 31 October 1945, Vol. 415, 1945 .
3- **Hansard**, Ceylon ( New Constitution ), 17 May, 1946, Vol. 422, 1946 .
4- **Hansard**, Ceylon ( Constitutional Development ), 18 June, 1947, Vol. 438, 1947
5- **Hansard**, Ceylon Independence Bill, 4 December, 1947, Vol. 152, 1947 .


**ثانياً / الكتب:**


1- Ali Musa and Muhammad Al-Hammadi, Geography of the Continents, Dar Al-Fikr, Damascus, 1997 .
2- Gavin Ure, Governors, Politics and The Colonial Office : Public Policy in Hong Kong, 1918 – 1958, Published by Hong Kong University Press, Hong Kong, 2012.
3- Hassan Nafaa, The United Nations in Half a Century: A Study of the Evolution of International Organization Since 1945, The World of Knowledge Series, No. 202, The National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1995.
4- K.M.De Silva, A History of Sri Lanka, Published by C.Hurst & Co. Ltd., London, 1981 .
5- Muhammad Habib Salih and Muhammad Yufa, Contemporary Global Issues (Studies in Contemporary International Relations), 1st Edition, Damascus University Publications, Damascus, 1999 .
6- Muhammad Khamis Al-Zawka, Asia: A Study in Regional Geography, University Knowledge House, Alexandria, 2000 .
7- Russell R. Ross and Andrea Matles Savada (eds.), Area handbook series : Sri Lanka: A Country Study, Second Edition, Headquarters, Department of the Army, United States, 1990 .
8- Samuel Berlinski and Others, Accounting for Ministers : Scandal and Survival in British Government 1945 – 2007, Published by Cambridge University Press, Cambridge, 2012 .

**ثالثاً / الصحف :**

1- Chandani Kirinde, The Sunday Times Magazine, Independence Day, 2006 .
2- Daily Mirror Newspapers, Ceylon to Change " Sri Lanka ", 30 / 12 / 2010 .
3- Island Newspaper, Aryadasa Ratnasinghe, Prelude to Independence, 4 February, 2004 .
4- Malaya Tribune Newspaper, Ceylon Reaps The Fruits of Freedom, 2 February, 1948 .
5- Malaya Tribune Newspaper, Independence Bill, 10 December, 1947 .
6- Morning Tribune Newspaper, Celebrations in Ceylon, 26 January, 1948 .
7- Rukman Senanayake, From Bondage to Freedom D.S.Sananayke : Architect of Sri Lanka,s Independence, Daily Mirror Newspaper, 4 February, 2017 .
8- Shiromi Abeysinghe, The United National Party's 71st Anniversary : UNP Safeguards not A Family, but The Country's Youth, Sunday Observer Newspapers, ( Sunday ) 23 December 2018 .
9- T.K. Azoor, Dr. T.B. Jayah – A national Hero, Newspapers Sunday Observer, 4 February, 2018 .
10- The Singapore Free Press Newspaper, Ceylon's First Cabinet is Sworn in, 27 September, 1947.
11- The Singapore Free Press Newspaper, First Ceylon Parliament Inaugurated, 15 October, 1947 .
12- The Singapore Free Press Newspaper, Full Freedom in 1948 for Ceylon, 20 September, 1947 .
13- The Singapore Free Press Newspaper, Swing to Left in Ceylon, 23 September, 1947.
14- The Straits Times Newspaper, Ceylon Has Its First Cabinet, 25 September, 1947 .
15- The Straits Times Newspaper, Ceylon's New Parliament, 16 October, 1947 .
16- The Sunday Times Magazine, 66 Years Ago, Sunday 2 February, 2014 .
17- Walter Wijenayake, United National Party 63 Years old, The Island Newspapers Online, 7 September 2009.

**رابعاً / الموسوعات والقواميس :**

1- Alan Palmer, Encyclopedia of Modern History 1789 - 1945, translation: - Sawsan Faisal Samer and Youssef Muhammad Amin, Volume 1, Edition 1, Dar Al-Mamoun, Baghdad, 1992 .
2- Harris M.Lentz III, Heads of States and Governments ( A Worldwide Encyclopedia of Over 2,300 Leaders, 1945 Through 1992 ), Published by Routledge, New York, 2013 .

**خامساً / المواقع الالكترونية :**

1- https://jo.wolfgangpetersen.net .
2- www. Encyclopedia Britannica..com .
3- www.mimirbook.com .
4- www.Revolvy.com .